World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/040106

Mechanisms of Civil Society's Contribution to Political Development

Salwa Farrag[*]

Associate Professor of Political Science, Faculty of Commerce, Suez Canal University, Egypt.

Received: 15 April. 2021; Revised: 30 April. 2021; Accepted: 26 May. 2021.
Published online: 1 Jun. 2021.

Abstract : Talking about civil society in the Arab countries is accompanied by a number of theoretical, methodological and applied problems. Therefore, it is important to clarify its concepts, mechanisms of action, and the paths of the intertwined relations between it and the political systems.

There are various visions that attempt to explain the aforementioned relationships associated with civil society, those visions and approaches range from; the relationship of civil society with modernity and development, the relationship of civil society with the state and its political system, the relationship of civil society with the religious institution, the results of the study came to explain these visions and to clarify the role and mechanisms of work of this important sector with key roles in bringing about development. The results of the study came to explain these visions and to clarify the role and mechanisms of work of this important sector with key roles in development. The results were concerned with highlighting the direct relationship between the growth of the roles of civil society organizations and between political development and achieving its goals.

Keywords: Civil Society – Political Development – Democratic Society.

[*] Corresponding author E-mail: salwa_farrag@commerce.suez.edu.eg

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية

د سلوى فراج
أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس ، مصر.

الملخص: إن الحديث عن المجتمع المدني في الدول العربية يصاحبه جملة من الإشكاليات النظرية والمنهجية والتطبيقية، ولهذا فتأتي أهمية توضيح مفاهيمه وآليات عمله ومسارات العلاقات المتشابكة بينه وبين الأنظمة السياسية، وهناك رؤي متنوعة تحاول تفسير العلاقات المشار إليها المرتبطة بالمجتمع المدني.

وتلك الرؤي والمقتربات تتراوح ما بين، علاقة المجتمع المدني بالحداثة والتطور، علاقة المجتمع المدني بالدولة ونظامها السياسي، علاقة المجتمع المدني مع المؤسسة الدينية.

ولقد جاءت نتائج الدراسة لتفسر هذه الرؤي ولتوضح دور وآليات عمل هذا القطاع الهام ذو الأدوار الرئيسية في إحداث التنمية واهتمت النتائج بإبراز العلاقة الطردية بين تنامي أدوار منظمات المجتمع المدني وبين التنمية السياسية وبلوغ أهدافه.

كلمات مفتاحيه : المجتمع المدني – التنمية السياسية – المجتمع الديمقراطي.

المقدمة

إن العلاقة بين المجتمع المدني [*]، والتحول الديمقراطي هي علاقة تداخل وترابط، فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه، وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه، وهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ومن ثم فإن .الأساس المعياري" للمجتمع المدني "هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني، ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح أيضا، فإن تحقيق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي، وباختصار فإن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة والصلة بينهما هي جدلية متبادلة التأثير والتأثر.[1]

وتبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، إذ لا يقتصر دوره في ترقية المواطنة السياسية، أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب، بل تبعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية، الديمقراطية التعددية والمشاركة.[2]

وهكذا فإن المجتمع المدني بوصفه المجتمع الذي تترعرع فيه الجمعيات التطوعية الخاصة من لجان الأحياء إلى جماعات المصالح إلى المشروعات الخيرية بكل أنواعه ا–أصبح ينظر إليه على أنه عنصر أساسي في عملية التحول إلى الديمقراطية وفي ضمان سلامة كيان الديمقراطيات المستقرة. [3]

* يرتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني بظهور نظريات بالعقد الاجتماعي خلال القرنين 17 - 18 في المجتمعات الغربية، للدلالة على المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكوماتهم، وظل هذا المصطلح متداولا في أوساط المفكرين الاجتماعيين إلى أواخر القرن 19 ، ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية طوال القرن 20 ، وعاد إلى اللمعان بقوة خلال العقد الأخير منه ؛حيث راج في الأوساط الأكاديمية والعلمية سواء على المستوى العالمي أ و العربي، أنظر :عبد الحميد الأنصاري،" نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، المستقبل العر بي، 272 ، بيرو ت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص(95) .

(1) جاسم القطامي،" تعقيب على بح ث :باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية"، بحث مقدم إلى ندوة": المجتمع المدني في الوطن العربي (ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص . 600

(2) أمحند برقوق،" دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول" : دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، الجزائر :"جامعة أدرار، نوفمبر 2005 ، ص50 .

(3) مايكل وفولي وبوب إدواردز،" مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة :أحمد إسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 86 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جانفي 1998 ، ص6 .

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ولقد منح مفهوم المجتمع المدني بعدا تنموي ا–لاسيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي من طرف منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فقد باتت تنظر إلى" المجتمع المدني" باعتباره المجتمع الذي يتيح إشراك المواطنين في"التنمية البشرية المستدامة "بعد أن فشلت التنمية في التحقق في معظم دول العالم الثالث. (1)

- **مفاهيم المجتمع المدني:**

والحديث عن المجتمع المدني في الدول العربية تعتريه جملة من الإشكالات النظرية، المنهجية والتطبيقية، لذا لابد من توضيح بعض المفاهيم، ووضع ملاحظات:

1– تتألف عبارة المجتمع المدني من مصدرين"مجتمع "وهو صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زما ن أو مصدرا ميميا، وإما مكان أو زمان حصول هذا الحدث، والمصدر الآخر"مدني "فهو يميل في اللغة العربية إلى ، Society معنى اللفظي الأجنبي الذي ترجمه بالمدنية، ويرى لجابري أن عبارة المجتمع المدني بالنسبة للغة العربية تكتسب معناها من مقابلها الذي هو "المجتمع البدو ي " تماما كما فعل ابن خلدون حينما استعمل" الاجتماع الحضر ي "ومقابله" الاجتماع البدوي "كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في عهده والعهود السابقة له وأيضا اللاحقة.(2)

2– رغم ما بات يتمتع به مفهوم " المجتمع المدني "من رواج في الخطاب الفكري والسياسي العربي، فإنه لا يزال يمتلك معاني، ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه(*)، والسبب يعود في جانب منه إلى اعتماد مفهوم ذي بعد واحد معزول عن سياق محدد تاريخيا، ومجتمعيا، كما يعود إلى الخلط بينما تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من وظائف مختلفة، وتباين هياكلها الداخلية، وبين شروط قيامها واستدامتها. (3)

3– إن مفهوم المجتمع المدني تدرج في مدلولاته، وتغير في مفهومه عبر التاريخ، وكان له تجسيدات وأهداف مختلفة باختلاف السياق التاريخي الذي كان يوجد فيه ويطرح، فقد ارتبط بشكل مباشر بالمشكلات التي ك انت تطرح في المجتمعات الغربية في هذه السياقات التاريخية، بدء من" هوبز " وانتهاء" بغرامشي"مرورا" بلوك وتوكفيل، ومونتيسكيو، وروسو، وهيجل وماركس"(4)

4– إن المجتمع المد ني الذ ي نتحدث عنه اليوم، لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط المجتمعي يتسم با لتعددية والتناقض، والجزئية والمصلحة الخاصة، ولكنه يشير إلى مجموعة من المنظمات النشيطة التي يمكن" تعيينها وتحديد موقعها ومكانتها، والأدوار الكبيرة التي تلعبها، بموازاة الدولة أحيانا وأحيانا ضدها"(5)

5– هذا التعيين والتحديد للمنظمات النشيطة لا يعني حصر تنوع منظمات" المجتمع المدني" في شكل أو وظيفة أو نمط واحد، لأنها تعمل في مجالات مختلفة، وتحمل رؤى متباينة لدورها، وتعتمد وسائل عمل وعلاقات مع الجمهور وهيكليات، ومصادر تمويل شديدة التنوع، لاسيما في مجتمعاتنا العربية المتباينة في تكوين الأنظمة فيها، وفي تركيبتها السياسية والاجتماعية(6)....إلخ.

(1)جميل هلال ،"حول إشكالات مفهوم المجتمع المدني"، ورقة قدمت في ندوة: المجتمع المدني من منظور عربي، التجارب والتحديات في العراق 17 أكتوبر . 2004 و نشرت على موقع - :والمنطقة، بيروت،15

- http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content task=view id=486 ltemid=99999999limit=1 limitstart=0

(2) دراسة حول" منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، نشرت على موقع :

http:// www.meg daf.org/article-details.qsp? article-id=123& scid=14&cid=6 20/08/2007

* فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج أطر الدولة والعائلة وعلاقات القرابة، لكن هناك من يصر على وضع التشكيلات القرابية والمحلية، أو بعض تعبيراتها ضمن منظمات المجتمع المدني، كما يستثني بعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني كونها تسعى للوصول إلى السلطة، في حين يصر البعض الآخر على مركزية دورها في المجتمع المدني، لأنها تطرح برامج اجتماعية وغيرها، كما لا يزال الجدل يدور حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء الاثني جزء من المجتمع المدني أم لا؟

(3) جميل هلال، المرجع السابق

(4) أنظر في هذا الصدد، برهان غليون، "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، من مفهوم إلى المنظومة الاجتماعية والدولية"، ورقة قدمت إلى ندوة: المتجمع المدني والديمقراطية، جامعة قطر، ماي 2001 ، ونشرت على موقع:

- http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content & task=view id=409 & ltemid=99999999 & limit=1 limitstart=1

(5) برهان غليون، المرجع نفسه

(6) جميل هلال، المرجع السابق

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ولذلك نشأت ثلاث رؤى فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي؛ رؤية ليبرالية تحدد المجتمع المدني بعلاقته مع الحداثة ومع الدولة–الأمة ومع المؤسسات الدينية، ورؤيتين منفصلتين(*) تؤمنان بتكيف المجتمع المدني ضمن بنى المجتمعات العربية التقليدية ومؤسساتها الدينية[1] ولذلك لا تزال وحدة المجتمعات العربية تحت تعبير" المجتمع المدني"

وتأسيسا على ما سبق فإننا سوف نتفق مع وجهة النظر التي تطلق على ما هو قائم من منظمات غير حكومية ومنظمات سياسية –غير الأحزاب(*) ونقابية ومنظمات مهنية وثقافية ونسائية وخيرية....إلخ، داخل الوطني العربي، مجتمعا مدنيا" تجاوزا "لاعتبارات عديدة لعل أهمها أنه" من الصعب أن نجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية مستقلا عن إرادة الدولة، وقادرا على التأثير فيها.[2]

رغم أن الأحداث أثبتت أن المجتمع المدني دخل إلى الخطاب السياسي والفكري العربي من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان، أي من مدخل وضع المجتمعالمدني في مواجهة الدولة، وليس من مدخل إعادة تنظيم الدولة والمجتمع المدني باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لإرساء أسس الديمقراطية.

– تنامي دور المجتمع المدني:

وعلى أي حال فقد حرصت الباحثة تحديث اعداد منظمات المجتمع المدني في الدول العربية ، إلى تكاثر الجمعيات الأهلية (**) في السنوات الأخيرة داخل الوطن العربي، وإلى" إعادة تنشيط وتجديد عام في أهدافها وأدوارها وحتى أشكال نشاطها وتمويلها[3]" ولم تعد هذه المنظمات تقتصر في نشاطها على مساعدة الناس فحسب، ولكن تعبئتهم حول قضايا ومشاكل مهمة واقتراح حلول بشان وقبل الخوض في تنامي دور هذه المنظمات، لا بأس من الوقوف على أسباب تكاثرها وتزايدها الكمي أنظر الجدول رقم (1) لاسيما وأن التقديرات أشارت إلى أن عددها بلغ عش ين ألف في منتصف الستينات، وارتفع إلى سبعين ألف أواخر الثمانينات:[4]

جدول رقم (1) أعداد المنظمات الأهلية بالمنطقة العربية إحصاء. 2018

الدولة	العدد	الدولة	العدد
البحرين	540	المغرب	12000 بالتقريب
مصر	50326	الأردن	4000 بالتقريب
الكويت	462	اليمن	13000 بالتقريب
تونس	18882	الإمارات	250 بالتقريب
الجزائر	90000 بالتقريب	قطر	50 بالتقريب

* وهما-1 :الرؤية التقليدية، -2 الرؤية الإسلامية.

(1) أنظر في ذات الخصوص :زينة حلبي،"ا المجتمع المدني العربي، تقييم التأويلات وتعيين التحديات"، دراسة نشرت على موقع:

http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content & task=view id=488 & ltemid=99999999

limit=1& limitstart=1

* تطرح مسألة الأحزاب السياسية اختلافا فكريا حول مدى انتمائها إلى المجتمع المدني، كونها تسعى إلى الوصول للسلطة لا التأثير فيها فقط، وهذا خلاف منظمات المجتمع المدني، وعلى كل فقد رأيت عدم إدراجها مع المجتمع المدني" تجاوزا " أيضا "للاعتقاد ألتي تنتمي إلى ما يسمى" المجتمع السياسي "وإلا فإن واقع الأحزاب العربية يجعلها أقرب إلى منظمات المجتمع المدني منها إلى المجتمع السياسي" !

(2) باقر سليمان النجار،" المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح"، المستقبل العر بي، العدد 338 ، بيرو ت :مركز الوحدة العربية، أفريل 2007 . ،ص60 .

* يقترح بعض ال باحثين استخدام مصطلح" المجتمع الأهلي "أو" الجمعيات الأهلية "لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع في التاريخ، وبما هو وعاء يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث، ذلك أن ما يوازي مفهوما تمع المدني الحديث، من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطية، هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحا" المجتمع الأهلي "في التاريخ الاجتماعي السياسي العربي، أنظر :عبد الحميد الأنصاري،"نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، مرجع سبق ذكره، ص 11

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سبق ذكره، ص(105

(4) ليث زيدان،" عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية"

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

السعودية	6000 بالتقريب	عمان	100 بالتقريب

.المصدر: اعداد الباحثة معتمدا على عدة مصادر رسمية لكل دولة على حدي

* أسباب سياسية حيث انتشر مفهوم المجتمع المدني بوصفه تعبيرا عن ميل معارض لدى البعض للسلطة السياسية، في الوطن العربي، أملا أن يكون الحل السحري لمواجهة الدولة العربية التسلطية على غرار ما حصل في أوروبا الشرقية خلال الثمانينات.

* تراجع دور الدولة في التنمية الوطنية ، وتلبية احتياجات الأفراد والجماعات المحلية، لاسيما بعد انتشار المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر، فجاءت الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتسد الفراغ الناتج عن انسحاب الدولة عن تقديم هذه الخدمات.

* المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية خصوصا بعد اتساع نطاق التعليم وازدياد عدد الأكاديميين والمثقفين ودعو إلى تحسين أحوالهم المعيشية، وحرية التعبير [1]....إلخ.

ولا مراء في أن التكوينات الأولى للمجتمع المدني موجودة في العمق التاريخي للوطن العربي، فقد انتظمت المدنية العربية الإسلامية منذ البداية على أساس من التوازن بين مؤسسات الدولة التي يمثلها الوالي، والقاضي والمحتسب والتنظيمات" المدنية "الموازية لها، والتي يمثلها التنظيم الحرفي والتجاري والديني.[2]

على أن المتتبعين يتفقون أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث في الوطن العربي قد ظهر في كل دولة تقريبا رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من تلك الدول، فبعض المؤسسات المدنية الجديدة، و خاصة في النصف الشمالي من الوطن العربي، تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن 19 ، لكنها ازدهرت في فترة ما بين الحربين1919–1939 وكانت الطبقة المتوسطة الوليد) بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية.[3]

وفي ظل الحكم الاستعماري لعب عدد من هذه التنظيمات دورا سياسيا ملموسا من أجل الاستقلال، ومن بين صفوفها ظهر زعماء الاستقلال، ليشهد نمو المجتمع المدني العربي توقفا خلال الخمسينات والستينات بسبب موجة السياسات الراديكالية، والانقلابات العسكرية خاصة في) سوريا، مصر، الجزائر، السودان، اليمن، موريتانيا....إلخ (وإضفاء دور اجتماعي اقتصادي توسعي للدولة مما أفقد مؤسسات المجتمع المدني استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي.[4]

ومع العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبداية الألفية، شهدت وتشهد منظمات المجتمع المدني عربيا نشاطا واسعا، حيث تحاول تلك المؤسسات تعبئة الرأي العام حول قضايا هامة تتعلق بالمجتمعات العربية وبسياسات الحكومات ذات التأثير على القطاعات الشعبية بشكل أو بآخر، لاسيما وأن الدساتير العربية كفلت حق تكوين المنظمات الأهلية) أنظر الجدول [2] ومنها من عد لَّت قوانينها مستوعبة بذلك أهمية هذا القطاع، وباختصار فقد شهدت المكانة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في العديد من الدو ل العربية تعزيزا ملموسا، وظهر ذلك بوضوح في حركة التعديلات والتحديث للقوانين السابقة. [5]

جدول رقم (2) صدور القوانين التي تحكم حركة المجتمع المدني في الدول العربية.

الدولة	تاريخ صدور القانون	حرية التسجيل والإشهار	حق الحل فتح النشاط لتمويل
مصر	2002	نعم الحكومة	نعم موافقة الحكومة
سوريا	1958	لا الحكومة	لا موافقة الحكومة

(1) ليث زيدان ،المرجع نفسه

(2) أنظر :حمدي عبد الرحمن حسن محرر ا، المجتمع المدني و دوره في التكامل في أفريقي ا، ط1 ، القاهرة : مركز البحوث العربية و الافريقية، . 2004 ص14 .

(3) فورار العيدي جمال،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العر بي"، مجلة الحقيق ة،العدد7 ، الجزائر :جامعة أدرار، ديسمبر .) 2005 ص541 .

(4) المرجع نفسه، ص 542 .

(5) أنظر حركة التعديلات والتحديث في" :دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2007، "فنشرت على موقع:

<http://www.megdaf.org/article-details.aspx@article-id=123@scid=14 cid

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الأردن	1966	لا الحكومة	نعم موافقة الحكومة
تونس	1992	لا الحكومة	لا الحكومة
الجزائر	1990	نعم القضاء	نعم مفتوح
المغرب	2001	نعم القضاء	نعم مفتوح
ليبيا	2001	لا أمانة مؤتمر الشعب العام	لا موافقة الحكومة
اليمن	2001	لا القضاء	نعم موافقة الحكومة
البحرين	1989	لا الحكومة	لا موافقة الحكومة
الكويت	1962	وتعديلاته لا الحكومة	لا موافقة الحكومة
قطر	2004	لا الحكومة	لا موافقة الحكومة
الإمارات	1974	لا الحكومة	لا موافقة الحكومة

المصدر : محمد أمين فرشوخ، المجتمع المدني في الوطن العربي...جمعيات التطوع في مجلة التسامح، العدد 18 ، خريف 2004 ، ص85 .

وعموما تزخر المنطقة العربية باختلافات تبدو متعددة، ليس من حيث وجود أو حضور المجتمع المدني فحسب، وإنما من حيث تنوع فاعلية أدوراه ونشاطاته وقدرته أن يكون مؤثرا في عملية التنمية إجمالا .وبالنظر إلى مجالات عمل منظمات المجتمع المدني نجدها تتوزع على مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والسياسية والنسوية... إلخ .كما يتباين عددها من دولة لأخرى ومن أهمها:

أ- على المستوى الإقليمي:

في ختام ندوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها الدائم القاهرة دعت المنظمة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة المواطنين المقيمين في العالم العربي، وبذلت جهدا ملموسا من أجل الإفراج عن الموقوفين والمسجونين وتوفير الدعم والمساعدة لكل من يتعرض لأي نوع من القمع بسبب معتقده أو مبادئه السياسية أو غيرها، كما عملت على توفير المساعدات القانونية حيث تكون ضرورية وممكنة.[1]

اتحاد المحامين العرب :وهو منظمة غير حكومية مقرها الدائم مصر، وقد نشأ بموجب الاجتماع التأسيسي في القاهرة عام 1956 ، وقد سعى إلى:

تأميم استقلال مهنة المحاماة وتنمية الوعي النقابي في صفوف المحامين .

الاهتمام بتدريب شباب المحامين وتأهيلهم.

توحيد قوانين مهنة المحاماة في كافة الأقطار العربية .

تجميع وحفز الطاقات العربية القانونية من أجل إثراء القانون والفقه العربي وتأصيل الاجتهادات الخاصة.

مساهمة المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.

أولاً :دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية.

إن المشاركة بصفة عامة، تعني تلك العملية التي تشمل جميع صور إشتراك أو إسهامات المواطنين، فى توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى، أو لمباشرة القيام بالمهام التى يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشاريًا أو تقريريًا أو تنفيذيًا أو رقابيًا، وسواء

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق، ص52 .

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.وهى قد تعنى لدى البعض، الجهود التطوعية المنظمة التى تتصل بعمليات إختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمى أو على المستوى الإنتاجى، وكذلك على (المستوى المحلى أو المستوى القومي).

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية :المشاركة الإجتماعية والمشاركة الإقتصادية والمشاركة السياسية، وإن كانت هناك صعوبة في الفصل بين هذه الأنواع فى الواقع العملى، لإرتباط هذه الأنواع مع بعضها إرتباطًا قويًا، وتداخلها تداخلا قويًا وتأثيركل نوع فى النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثرًا كبيرًا. [1]

–المشاركة الإجتماعية: وتعرف على أنها تلك الأنشطة التى تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم فى تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك فى مجالين أساسين:

الأول: هو الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو بالمساهمة بالمال والأرض فى إنشائها.

والثانى :هو حل المشكلات اليومية والخلافات التى قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات فى المجتمع .فالمشاركة الإجتماعية ظاهرة إجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه وجماعاته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة إستجابة المواطن لتلك المشاعر وفقًا لعدة عوامل بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية وبعضها إجتماعى كظروف التنشئة الإجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الإقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه)[2].

– المشاركة الإقتصادية :هى مشاركة الجماهير فى مشاريع التنمية الإقتصادية وذلك بالمساهمة فى وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعنى الأنشطة التى تقوم بها الجماهير لدعم الإقتصاد القومى مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه بحيث يكون إستهلاكه فى حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الإقتصاد الوطنى مع توفر درجة من الوعى تجعله يقاطع التجار الذين يغالون فى رفع الأسعار أو يحجبون سلعًا معينة عن المستهلكين) .

– المشاركة السياسية : تعنى تلك الأنشطة الإرادية التى يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر فى عملية إختيار الحكام أو التأثير فى القرارات أو السياسات التى يتخذونها. كما قد تعنى المشاركة السياسية العملية التى يلعب الفرد من خلالها دورًا فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم فى مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة بينما يرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

– أنشطة تقليدية أو عادية :وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير فى مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة فى الحملة الإنتخابية بالمال والدعاية، والإنضمام إلى جماعات المصلحة، والإنخراط فى عضوية الأحزاب والإتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية. ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعًا حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف فى دلالته ودرجة تأثيره، فهو فى الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين وإختيار شاغلى المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك فى الأنظمة التسلطية إذ تعد الإنتخابات هناك أداة لمن هم فى مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسى الواعى والتأثير فى شئون

[1] يمكن الرجوع إلى:
انظر الميثاق الوطني 07 نوفمبر 987

www.e-justice.tn/fileadmin/images/.../Pacte_national_ar.pdf

وانظر كذلك سالم لبيض، الدولة واحزاب المعارضة القانونية..... اية علاقة؟ :حالة تونس، مرجع سابق ،ص8

-السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية ،موسوعة الشباب السياسية ،القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية acpss.ahram.org.eg/ahram/_00_/_/.../YOUN9.HTM .

(2) ناصر الشيخ علي، مرجع سابق.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الإمتناع عن التصويت لونًا من الاحتجاج الصامت. [1]

– أنشطة غير تقليدية :بعضها قانونى مثل الشكوى، وبعضها قانونى فى بعض البلاد وغير قانونى فى بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية لتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

ومهما يكن فمسألة المشاركة السياسية لا ينبغي أن ينظر إليها من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك، وإنما ينبغي النظر إليها من حيث ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها، والعمل بها على إعتبار أنها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى ،فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل ولذا فهي تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية إما كناخبين أو كجماعات أو كأحزاب، أو عناصر نشطة سياسيا[2]، وتعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات الرئيسية التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد وواجباتهم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة من خلال تعميق شعور المواطن بالمسئولية تجاه القضايا والأهداف العامة ،ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من إنتخاب ومناقشة للأحداث العام، والإهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية،.فضلا عن القضاء أو التقليل من مظاهر الإغتراب السياسي* وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية , وعلى هذا الأساس يتنامى شعور لدى الأفراد بأنهم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم، وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى إستعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح ، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالإنتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.

ثانياً: دور المجتمع المدني العربي في تحقيق المشاركة السياسية.

لقد سمحت ظاهرة التحول الديمقراطي التي عرفتها بلدان المنطقة العربية عموما بإحداث إصلاحات سياسية متباينة خصوصا في منتصف الثمانينات من القرن 20 فتحت المجال واسعا أمام التعددية السياسية ، وبهذا دخلت البلدان العربية في مرحلة لم يعد فيها النظام الحاكم يقرر لوحده، بل فتح المجال للآخر لكي يشاركه في عملية التنمية الشاملة وفي هذا الإطار سمح بتأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني، وقد أوكل إليها مهمة تأطير المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية للبلاد ،كما ورد ذلك مثلا (في قانون الأحزاب في غالبية الدول العربية وإن كان بصيغ مختلفة) وبالرغم من كل ذلك ظل دور منظمات المجتمع المدني العربي في تحقيق المشاركة السياسية محدودا نظرا لعاملين اساسين

طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني :

(1) يمكن الرجوع إلى:

- عامر صبيح، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السية والعلاقات الدولية، 2007.

- ناصر الشيخ علي، مرجع سابق.

(2) يمكن الرجوع إلى:

-السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق .

-خيرة بن عبد العزيز ،مرجع سابق ، ص6

* ويعرفه لونج long بأنه "الفصل أو الغربة بين ذات المرء وبعض الجوانب البارزة في البيئة الإجتماعية* "يعرفه أولسنolson على أنه "حالة من الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمل والإنفصال عن القادة السياسيين والسياسات الحكومية والنظام السياسي "ويرى أن مشاعر الإغتراب تضم على الأقل خمسة مكونات وهي:الشعور بالعجز، الإستياء، عدم الثقة، الغربة، اليأس، أنظر في هذا الصدد خالد ابن ادريس،"تأثير الإغتراب السياسي على المشاركة السياسية" تم تصفح الموقع في 5 :‹_957_t=?vb.arabsgate.com/showthread.php

- .يومدين طاشمة ،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات ،مرجع سابق ،ص 95

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وهي العلاقة التي ظلت تتراوح بين التهميش، وتغييب لفعاليات، وبين إشراك أخرى.ففي الدول العربية تم تغييب فعاليات المجتمع المدني المستقلة في أحيان كثيرة عن صنع السياسة[1] العامة وقد أفضى هذا المنطق إلى أن تنازلت منظمات المجتمع المدني عن أدوارها وأهدافها وأصبحت تابعة للدولة ، وأصبحت لا تحرك ساكنا، فهي لا تدافع عن البرامج التي تأسست من أجلها، ولا تتدخل في صنع السياسة العامة، ولا حتى في إبداء رأيها حول القرارات التي تخدم مصالحها، ولا تطرح المشاكل والقضايا التي تعاني منها). وإنما إكتفت بمساندة وتأييد برنامج الرئيس وبالخصوص عبر التحالف الرئاسي الذي عرفته الحياة الحزبية في الوطن العربي وتترقب المواعيد الأنتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الإنتخابي.[2]

وإرتباطا بهذا الطرح يعزو الأستاذ ساركبوندي Sahr j. Kpundeh المجتمع المدني بإفريقيا إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما ينجم عنه ليس تحييد المنظمات فحسب، بل وإستمالتها، وأحيانًا إختراقها، بحيث أضحت تمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الإستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين إلى الربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم وعليه فإن منظمات المجتمع المدني العربي أصبحت تمارس أدوارا أقرب للتعبئة لصالح النظام منها إلى المشاركة السياسية.[3]

الهيمنة الإعلامية للدولة:

إذا كانت مسألة القضاء على أزمة العزوف على المشاركة السياسية في بلداننا المغاربية تقتضي التغيير في الثقافة السياسية لأفراد تلك البلدان، والإنتقال بهم من ثقافتهم السياسية المحدودة كما وصفها "ألموند"، "وفيربا" إلى ثقافة سياسية مشاركة ،فإن أنجع أداة لتحقيق ذلك التغيير، هي وسائل الإعلام خاصة الثقيلة منها) التلفزة والإذاعة وذلك نظرا لما لها من قدرة على تشكيل المدركات السياسية للأفراد ،من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية ، ولما لها من قدرة أيضا على دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي، وإقناعهم بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية أفراد المجتمع ،مما يطلق عليهم بالأغلبية الصامتة التي لا تؤثر في الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأحداث، وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد الحراك السياسي التي تتطلبها عملية التغيير السياسي في أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية سياسية حقيقية

لكن الملاحظ في مجتمعاتنا العربية ،هو جنوح الدولة للهيمنة على وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها، فالدولة في تلك البلدان تحرص كل الحرص على إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الجماهيري، كالإذاعة والتلفزيون، واحتكارها بحيث لا تعبر إلا عن رأي الدولة وتعمل أيضا على الحد من حرية الصحافة بالتالي فهي لا تسمح للعديد من مؤسسات المجتمع المدني من إمتلاكها أوإتخاذها كمنابر للترويج لأفكارها وثقافتها.[4] وطالما أن أهم مصدر للمعرفة السياسية يقع تحت سيطرة الدولة فإن هذا من شأنه أن (يعمل على إعادة إنتاج نفس القيم السائدة في النظام السلطوي ويكرس الواقع السلطوي) وعلى العموم ،فإنه ثمة مجموعة من العوامل تؤثر على طبيعة عمل منظمات

(1) أحمد سعيد تاج الدين (محرر)،"الشباب والمشاركة السياسية"،ترجمة نشوى عبد الحميد، تم تصفح الموقع في: youthdo.org/ar/images/stories/youth/_6.pdf

- حسين قادري ،المشاركة السياسية كآلية للديمقراطية في العالم العربي، مجلة المفكر:العدد الرابع، 2009.

- راجع قوانين الأحزاب في المغرب العربي في عهد التعددية.

(2) فتيحة السعيدي، مرجع سابق، ص 8. ويمكن الرجوع الى:

-عبد الناصر جابي،" تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر"، مرجع سابق، ص ص 7- 8.

- إبتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

- محمد ريان، لونين ابو يعلى، عمر المجدوبي، مرجع سابق، ص 55 .

(3) humanrights-lb.com/upload/Final_Booklet Dem. Ref. Ar.doc-Sahr j. kpundeh, the big picture: building a sustainable Reform Movment against Corruption in Africa, in Michael johonston, Civil Society and Corruption: Mobilization for Reform, US: University, press of America,005,p79.

- شهيد، تقييم واقع المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في منتدى المستقبل، ص9.

(4) -أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق.

- عبد المالك المصعبي، مرجع سابق، ص5 .

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المجتمع المدني في الدول العربية، ومستوى تطورها، ودرجة تأثيرها في المجتمع، ومن ثم محاور أنشطتها ،وتأثيرها السياسي ومستوى الضغط الذي تمارسه على الحكومة، وقدرتها على إيصال صوتها إلى مراكز القرار، والمشاركة في رسم سياسة عامة للدولة يمكن ذكرها كالأتي:

أ – العامل الديمغرافي (السكان) وتوزيعهم؛ الذي يؤثر على مستوى الأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية، وكثافتها، ومواقع تأثيرها جغرافيا، فكلما تواجدت هذه المنظمات ضمن تجمعات سكانية كثيفة نسبيا ،كلما أمكن لها التأثير وبوضوح في مستوى الأنشطة أكثر مما يمكن لها أن تؤديه لو أنها نشطت مثلا ضمن مجتمع محلي قليل العد د أو ضمن موقع جغرافي بعيد عن مواقع التأثير وصنع القرار.[1]

ب– عامل التكوين الإجتماعي للسكان؛ وينعكس هذا العامل على مستوى الإنتماء في منظمات المجتمع المدني وبالتالي خارطة تلك المنظمات، وأنواعها التي تكون أكثر تأثيرًا وحضورًا ففي المجتمعات المحلية المنغلقة حيث يسود مفهوم العائلة البطريركية الأبوية وبقايا المفاهيم العشائرية والقبلية، يكون مستوى الإنتماء لمنظمات المجتمع المدني أقل حضورا ،أو أشد صعوبة وإنتشارًا وبالتالي أقل تأثيرا وحضورا منه في المجتمع المدني المنفتح نسبيا أو الأقل إلتزاما بالمفاهيم التقليدية العشائرية والقبلية.

ج– مستوى التطور في البناء الديمقراطي للمؤسسات السياسية والدستورية؛ وهو الذي يتيح لمنظمات المجتمع المدني، أن تمارس دورها الإجتماعي بشكل حضاري وفق تقاليد ديمقراطية ومن ثم تأثيرها على المسار السياسي وقراراته ويتمثل هذا المستوى بوجود قانون عام يضبط مسيرة الحياة الإجتماعية المدنية، ويحدد منظومة من الحقوق والواجبات العامة التي تلتزم بها جميع مكونات المجتمع المدني ومؤسساته المدنية الرسمية، وبشكل يضمن المشاركة الحقيقية لجميع الأطراف في جميع المراحل ويلغي مبدأ فرض السلطة السياسية للقرار ثم مطالبة منظمات المجتمع المدني بتنفيذه دون أن يكون لهذا المجتمع أو منظماته أي دور في إتخاذ مثل هذا القرار.

د– درجة إنفتاح النظام السياسي؛ ويعنى به إنفتاح الدولة والحكومة على مصادر المعلومات المؤسسة لعملية صنع القرار، والتي تكون قاعدتها الرئيسة منظمات المجتمع المدني، وبذلك ستساهم هذه المنظمات في دورة القرار السياسي ،ذلك أنه كلما زاد دور هذه المنظمات في مناقشة وصياغة القرار السياسي كلما زادت إمكانية إيصاله إلى قاعدة شعبية أوسع وأكثر تنوعا وتعددية وتحويله من قرار سياسي رسمي إلى إرادة مجتمعية مدنية واسعة الأمر الذي يزيد من إحتمال تنفيذ القرار من ناحية ويزيد من توثيق العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة من ناحية أخرى)[2]

هـ– العامل الإجتماعي والإقتصادي المرتبط بدور الدولة؛ فعندما تنسحب الدولة أو تقلل من حضورها في مجالات وقطاعات معينة، مثل التعليم، الصحة أو ا لإعلام، سيشجع ذلك منظمات المجتمع المدني لأن تنشأ لسد وملء الفراغ الناشئ عن ذلك في تلك القطاعات، سواء بتقديم الخدمات فيها بأسعار رمزية أو مجانية أو تشكيل التنظيمات الناشطة في تلك القطاعات.

و– عامل العلاقات أو الروابط الدولية المتيسرة؛ نتيجة إزدياد الإهتمام الدولي والدعم العالمي لأنشطة المنظمات غير الحكومية، خاصة في الدول حديثة العهد بهذه الأنشطة، وتبرز في العالم منظمات متخصصة لدعم منظمات المجتمع المدني يطلق عليها) منظمات دعم المنظمات(عبر مختلف الوسائل والسبل، ومنها إستخدام شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت أن منظمات المجتمع المدني تستفيد عادة من هذه الطرق والمصادر في تمويل أنشطتها)[3]

معوقات المجتمع المدني العربي في تحقيق التنمية السياسية.

(1) نفس المرجع، ص9.

(2) ناصر الشيخ علي .مرجع سابق، ص8.

(3) هيثم طالب الحسيني، دور وأليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية، مجلة النبأ: العدد 6، تشرين الثاني 2006:

http://www.annabaa.org/nbahome/nba8_/0_7.htm E% FC?G G

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ويقصد بالمعوقات هنا تلك المثبطات ذات الطبيعة القانونية والسياسية والثقافية والإقتصادية التي لا يمكن للمجتمع المدني العربي في ظلها الإضطلاع بالمهام المنوطة به بل وتحول دون توليد مجتمعات مدنية جديدة .وفيما يلي عرض لمختلف تلك المعوقات:

أولاً: المعوقات القانونية:

من المتفق عليه أن المجتمع المدني لن تتحقق فاعليته في ممارسة أدواره إلا في ظل إطار قانوني ملائم يعد بمثابة الضمانة اللازمة لذلك، إلا أن الملاحظ في مجتمعاتنا العربية هو غياب ذلك الإطار القانوني الملائم، فمعظم الباحثين والمحللين وفي كثير من الأحيان السياسيين ،يتفقون على أن البنية القانونية في تلك المجتمعات لا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية التي تخيم على المنطقة العربية) وإذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة ذاتها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارساتها، وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية كثيرا ما تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب، وفي كثير من الأحيان مسألة فيها نظر، يعود للحاكم وحده (أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات، فهي لا تصمد أمام هجوم الأحزاب الحاكمة، التي تحظى مؤسساتها ومنظماتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة، أما العلاقة بالقوانين، فهي ليست بأحسن حال، فقوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمن الحرب، تستمر في زمن السلم وتدوم هذه القوانين بدوام السلطات، وربما بعدها حيث تمتد إلى سلطة أخرى بالرغم، من تغيير النظام السياسي نفسه وممثلي هذا النظام) وبصيغة أخرى فعندما نعالج مسألة المجتمع المدني إنطلاقا من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته ، فإنه سرعان ما يتم إكتشاف تلك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني، والمتمثلة في عدة مؤشرات منها: أن الدولة في مجتمعاتنا العربية لديها شبكة واسعة من القوانين، تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والترفيه، ومؤسسات الرعاية الإجتماعية، والإتحادات المهنية والجمعيات بجميع أنواعها، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته ،إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة أولا ،وثانيا أن النظام العربي الرسمي ومن بينه النظام السياسي للدول العربية لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة ،وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع،[1]

وثالثا: يشكل ضعف المؤسسات القضائية أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني في الأقطار العربية وفي الواقع العربي عموما نلاحظ أن الدساتير قد أفرغت من محتواها، فثمة فرق شاسع بين النصوص الدستورية والواقع العملي، ذلك أن العديد من الحريات والحقوق التي تضمنتها الدساتير العربية تم إهدارها بموجب قوانين صادرة عن الدولة، وبناءً على هذا لم يعد المواطن يأبه بما تقره الدساتير أو القوانين، فبالنسبة إلى حق انشاء الجمعيات مثلا يلاحظ ان تأسيس الجمعيات في الدول العربية يخضع لشروط قاسية وتحريات، حتى وإن كانت الجمعية المراد إنشاؤها جمعية أدبية أو خيرية، كما أن أغلب القوانين العربية المتعلقة بالجمعيات، تفرض رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها ،وتجيز للدولة التدخل في شؤونها من خلال ممارسة حق الحل أو الدمج عن طريق سلطاتها الإدارية المختصة (وزارة الشؤون الإجتماعية، وزارة الداخلية) دون أن يكون للقضاء يد في ذلك. [2]

ففي الحقيقة إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجماعي في الدول العربية عموما، تفضي إلى تثبيت ملاحظة هامة[3]، وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة، ألا وهي عسكرة الدولة للمجتمع، فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجماعي في الدول العربية تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواءً من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية

(1) فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، الحوار المتمدن: العدد7، 2009 متاح على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid،

(2) عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة قدمت الى:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

(3) أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

تحرر الأفراد وإستقلالية مؤسسات المجتمع المدني المختلفة ،ونكون هنا بصدد الحالة التي وصفتها الباحثة ثناء عبد الله عند تقييمها لعلاقة الهيمنة التي تكبل عمل جمعيات المجتمع المدني في سياق الأنظمة التسلطية في العالم العربي والإسلامي، إذ ترى أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا للجمعيات والتنظيمات المدنية ربما إعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات ،أو حلها أو تحديد مجال حريتها، وعليه تبقى في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا أي الدولة، وهو الأمر الذي يعني أنه من حق المانح منح وسحب عطاياه وقتما شاء[1].

ثانياً :المعوقات السياسية:

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأية ممارسة سياسية سليمة ،لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها (فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، وإحترام مبدأ تداول السلطة، والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لإحترام حقوق المواطنين وحرياتهم) لذلك فالنظام السياسي الديمقراطي هو النظام الأمثل الذي من شأنه ان يسمح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، وهذا على خلاف الأنظمة التسلطية الشمولية التي يفتقد فيها الى الحرية ،و بالتالي لامجال للحديث عن تأسيس تنظيمات المجتمع المدني. إلا أن الملاحظ في الدول العربية عموما أن الدولة إكتسحت كل مجالات الحياة المجتمعية، في إطار مشروع شمولي لدولة المجتمع، وإنتشار سلطتها في كل مجالات الحياة المجتمعية، وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد قد شكل حاجزا أمام إمكانية تحررهم، وإستقلال المؤسسات الإجتماعية[2]، بالإضافة إلى التعسف في إستعمال السلطة وإحتكار الإمتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للإتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، وقد أدى ذلك كله إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدي شرائح عريضة من المجتمع.

ثالثًا: المعوقات الثقافية:

مما لاشك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني، وكغيرها من المؤسسات لا تعمل في فراغ، وإنما في إطار مجتمع له ثقافته الخاصة، والتي تؤثر إما سلبا أو إيجابا على أداء وأهداف تلك المؤسسات، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تؤثر في نمط الثقافة المجتمعية وإعادة تشكيلها . وفي واقعنا الثقافي العربي، فعلى الرغم من التباينات النسبية فيما بين الدول العربية، إلا أنه يمكن القول بوجود قدر من التشابهات البنيوية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشتركات ثقافية عامة ،مارست الأخيرة تأثيرها السلبي على دور مؤسسات المجتمع المدني العربي في تحقيق التنمية السياسية) ولعل أهمها ما يلي: [3]

– الإرتكاز على القوة وعلى رفض الطرف الأخر، وإعادة إنتاج النظام التسلطي وتعزيزه، ومنع ظهور وبروز الحكم الديمقراطي ومن جانب آخر الإرتكاز على التسلط وتبني الوصاية الأبوية على المجتمع ككل.

ويجد هذا مرجعيته فيما يسميه الباحث هشام شرابي بالأبوية المستحدثة، وهي ترتكز على علاقات السلطة والخضوع والتبعية، ونظام الولاء في بنية العلاقات الإجتماعية، فالعلاقات الإجتماعية الداخلية في العائلة العربية ،ومن بينها العائلة المغاربية، تقوم على التسلط

(1) صالح زياني، مرجع سابق، ص6.

(2) مبدر الويس، تعقيب على ورقة برهان غليون ،بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت الى:المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

(3) صالح سليمان عبد العظيم،"الثقافة العربية واثرها على دور مؤسسات المجتمع المدني، متاح على الرابط: http://www.medadcenter.com/Readings/ItemDetails.aspx?ID=57

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وعلى تهيئة الفرد للخضوع وطاعة الطفل منذ فترة الصغر، وعلى عدم السماح له بالنقاش، مما يجعل الفرد يضيع في أسرته ويتعود على الإتكال على من هو أكبر منه سنا كالأخ الأكبر ورب العائلة والرئيس. فهذا التسلط والخضوع يجعل الفرد متعودا على سلوك معنوي بطريقة آلية، بعيدا عن إستخدام العقل، وعن الإرادة في تغيير الوضع الإجتماعي القائم، مما يسمح لرب العائلة من أن يفرض السيطرة أكثر (أما التبعية فهي تشكل نظام قيم وتشكل إجتماعي، وتلعب العائلة دورا كبيرا في تعويد الطفل وتغذيته بقيم التبعية ومواقفها) أما عن الولاء، فإن الفرد يتجه إلى التعبير عن ولائه ليس للوطن والأمة والسلطة المركزية، بل للعائلة والقبيلة، مما يضعف من الشعور الوطني والإنتماء إلى مجتمع معين وتقوي الثقافات السياسية الفرعية مما يشكل خطر على وحدة البلد.[1]

كما يرى هشام شرابي أن العجز والإتكالية والخضوع، تعود لدورالتنشئة الإجتماعية العائلية، وهي عناصر تلقى التعبير والتجسيد في الفرد العربي في علاقته مع من هو في مرتبة أعلى وعندما ينتقل هذا السلوك الفردي القائم في المجال الإجتماعي العائلي إلى المجال السياسي من حيث الممارسات ، وتسير السلطة والعلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية والسلطة من ناحية، وبين هذه والأفراد من ناحية أخرى، فإنه يترتب عنه أن يصبح الفرد يقبل بمكانته في النظام السياسي القائم، ويرضى به ويفوض صنع القرارات وتسيير الشؤون العامة للحكام، عوض أن يشارك هو بفاعلية ويقبل بتفوق هؤلاء وبالسلطة القائمة حتى وإن كانت تسلطية.

رابعًا: المعوقات الإقتصادية:

وهي تلك المعوقات التي تنبع من طبيعة الإقتصاد في الوطن العربي عمومًا ، وهو الإقتصاد الذي يهيمن فيه قطاعان لا يقومان على المأسسة ولا يدفعان إلى تكوين مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية.

1- الزراعة: ويمثل هذا القطاع أغلبية سكانية، ويكرس هيمنة الطابع البدوي والفردي لمجتمع متناقض في فكره وتقاليده وقيمه ومؤسساته ومؤسسات المجتمع المدني[2].

2- القطاع الريعي: ويقصد به إعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا؛ ولهذا فإن إقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ،ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا إستهلاكيا يسيطر فيه قطاع الإستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية، وربما نجد في إقتصاديات البلدان العربية عموما والمغاربية خصوصا نموذجا لهذا النمط من الإقتصاد، وهذا النوع من الإقتصاد يقع تحت تصرف الدولة، وتتمتع فيه الدولة بعائدات كبيرة – سواء من البيع أو من الجباية – عادة ما تستعمل مباشرة دون أن تمر بالقنوات السليمة والمنطقية، فهذه الأموال تصرف في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال وإستيراد كل ما تحتاجه الدولة كما تستخدمها لتعزيز سلطتها، وتقوية أجهزتها وهو الأمر الذي يجعل لها اليد الطولى والعليا في كل مجال تتوقف عليه حياة الأفراد والمؤسسات، ولا تتوقف هي على أية

قوة إقتصادية مستقلة عنها ،وإذا أضفنا إلى ذلك هروب الأموال الوطنية إلى الخارج خوفا من سيطرة رجال الدولة وسلطتهم – وإقتصار ما تبقى منها في الداخل على المشروعات الصغيرة التي تدر الربح السريع فإننا ندرك كيف أن هذا الوضع الإقتصادي لا يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تسهم في مدنية المجتمع وتجعل الديمقراطية السياسية إختيارًا يفرض نفسه ليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم ، ولكن أيضا بقوة وضغط الواقع المؤسساتي المتنامي[3] .

وفي سياق مشابه، يرى العديد من الباحثين أن الدولة الريعية أحد معيقات الديمقراطية التي هي حاضنة المجتمع المدني فهي عادة ما تستغل الثروة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالمجموعة الحاكمة، وتستعيض عن القمع المباشر والعنيف بشراء الولاء.

(1) شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص60.

(2) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة: العدد5 ، تموز(يوليو)، 2006.

(3) علي بوحامد،"مخاطر الإرتهان للإقتصاد الريعي: حالة الجزائر " متاح على الرابط:

www.profbouhamed.maktoobblog.com

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

يقول" جوجر أوين "شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام، وبحسب منظروا الدولة الريعية فإن نشاطات الدولة الريعية تكرس ثقافة الخضوع لدى المواطنين، فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة ،ولا تمثل هذه الفوارق حافزا كافيا لمحاولة تغيير النظم السياسية ،ويكمن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساسا في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام السياسي القائم ،وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل التغيير, وبالتالي تقل فرص المشاركة السياسية وتوطد جذور الإستبداد السياسي.

آليات وسبل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربي في تحقيق التنمية السياسية

لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأداء وظائفه المنوطة به بنجاعة وفعالية ينبغي تظافر مجموعة من الوسائل/العوامل لتحقيق ذلك، يمكن حصرها في ثلاثة آليات رئيسية هي كالأتي:

أولاً :الآليات القانونية والسياسية:

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالأتي:

– وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية ،وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية، والإجتماعية، والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

– أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.

– ضرورة وجود وإحترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).

– حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال إحترام النظام القضائي وإستقلاله.

– أن يحول الدستور –القانون– دون إنتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الإستثنائية أو التهديد بها .

– توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.

ثانيا: الآليات الثقافية:

إن نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة فقط، وإنما لابد من أن تسبقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، وإحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والإجتماع والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها، وبإختصار على ثقافة مدنية. [1]

وبتعبير آخر، فمؤسسات المجتمع المدني لن تضطلع بدور هام وفاعل ما لم تشتمل على إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

إذا فوجود المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة، أي أبنية نفسية وردود فعل نكاد لا نفكر فيها إذ أن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم ،كقيم الإستقلالية الفردية والحرية الشخصية من جهة، ونمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية (ومن الواضح هنا أن نشر هذه القيم وغيرها من القيم الأخرى كقيم الولاء والمشاركة والإنتماء والتي تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، يشكل أهم أساس في تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي ، وبعث النهضة والفعالية في نشاطاته، وهنا تبرز أهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع) وطالما أن الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني بإعتبارها الركيزة

(1) انظر مناقشة علي لطف الثور لورقة: باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، ورقة قدمت الى :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فإننا سنحاول البحث في العلاقة القائمة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني ،وهذا من منطلق الفرضية القائلة بأن محدودية الثقافة السياسية من أبرز العوائق التي تثبط المجتمع المدني وتحد من تطوره.

فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة ، كان ذلك عائقا أمام تطور المجتمع المدني، وكلما كانت الثقافة السياسية عالية، كان ذلك محفزا أمام تطور المجتمع المدني.

فبداية يقصد بالثقافة السياسية" مجموعة المعارف والآراء والإتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة.

وتعنى أيضًا" منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التى يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم".

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم وإتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسى بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسى.

وبحسب الدراسة التي قام بها ألموند وفيربا، فإنه تم رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في المجتمع يمكن على أساسها تحديد علاقة النظام السياسيي بمختلف بالقوى الإجتماعية والتي يمكن ذكرها كالأتي (participant) . ومشاركة، (subject) وتابعة ، (parochial) ثقافة سياسية ضيقة. [1]

فبالنسبة للأولى تسود برأيهم في المجتمع الذي لا يمتلك أفراده أدنى حد من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه أربعة موضوعات رئيسية في النظام السياسي بصفة عامة والنشاط السياسي للمواطنين)مثل الترشح، والإنتخاب (والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الإقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد، ورعاية مصالحهم، وأخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، وبالتالي يقتصر دور الأفراد في تلك المجتمعات على تلقي مخرجات النظام السياسي، والإمتثال لها وهم صاغرون، لأنهم لا يعرفون أي بدائل أخرى وإن كانوا يعرفونها فهم عاجزون، أو غير راغبين في التحرك لطرحها ،وعلى هذا تكون النخبة الحاكمة هي من تضطلع بالمبادرة في الأساس.

بينما تسود الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي يعي أفرادها بالنظام السياسي وبمخرجاته وبقواعد اللعبة،غير أن إسهامهم في المدخلات السياسية متواضع، وهذا نابع من إدراكهم بعدم جدواها، وبالنسبة للثقافة السياسية المشاركة فهي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبأفراده كمشاركين ،ويسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها للرأي العام دور مؤثر من خلال مؤسسات المجتمع المدني (احزاب ،جماعات الضغط....الخ) وفي هذا الإطار يشير ألموند وفيربا إلى أن الواقع لا يعرف صورة نقية من أي من النماذج السابقة، ولكن الواقع عادة ما يقدم مزيجا مختلطا من هذه النماذج.

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الإجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة ، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيًا، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البنية السياسية)[2] ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة، وفي ظله وحده ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة ،ومن ثم التأثير في القرارات السياسية، وليست العقبة الرئيسية التي تواجه تنمية المجتمع المدني سوى شيوع ثقافة

(1) السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق.

(2) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nation (Princeton, NJ: Princeton University Press,1996), PP.57.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الخضوع والتبعية، فهذا النمط من الثقافة السياسية يتوافق مع نظم الحكم الأبوي أو الرعوي، والتي تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين كونهم تابعين غير قادرين على المشاركة السياسية، وبالتالي التأثير في القرارات السياسية، فالحاكم ينفرد بإتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على شرعية مؤسسة، بناءً على معطيات الشخصية الكاريزمية التي إكتسبها من قيادة بلاده للإستقلال السياسي، وليس على مجموعة القواعد الدستورية والسياسية المنظمة لممارسة السلطة وآلياتها والتي تحظى بالإتفاق العام ، وعلى هذا يكون من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني كأدوات للعمل السياسي أن تضطلع بدور فاعل في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها . [1]

ثالثًا: الآليات الاقتصادية والاجتماعية:

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الإقتصادي والإجتماعي كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني، شريطة أن يرتكز النظام الإقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أوفي ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الإقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها وتتوقف هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصًا في هياكل الإدارة العمومية ،والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الإقتصادي سواءً في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، التسويق، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء اسلوب التسيير البيروقراطي، وإعطاء المبادرة للمتعاملين الإقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره سواء العمومية، أو الخاصة وكذا (الدولة ،المؤسسات الإقتصادية و منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل.....إلخ)[2]

إن التنمية الإقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لاتكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة بل تشجع على قيام مشاركة سياسية ،وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي , وتدعيما لهذا الطرح فقد رأى بعض الباحثين بأن ثمة علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية وأن هذه العلاقة تكون بإتجاه تأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي فمن الصعب حسبهم أن يتم تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على إقتصاد السوق والقطاع الخاص في ظل غياب ديمقراطية حقيقية، فالتنمية الإقتصادية لها دور كبير في عملية تحول النظام السياسي بإتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول ،مثل رفع مستوى الدخل ، ورفع معدلات التعليم ، وتوافر طبقة وسطى كبيرة ،مما يمهد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية [3].

مما سبق نخلص جملة من النتائج يمكن إبرازها كالأتي:

تؤسس منظومة المجتمع بكل مكوناتها مرتكزا أساسا لبناء وتكريس التنمية السياسية بشكل أكثر وضوحا، وذلك من خلال تكريس المشاركة السياسية ، ودعم الديمقراطية وكذلك حماية حقوق الإنسان وثقافة الاختلاف بدل الخلاف والتنشئة السياسية.

إن الربط بين المجتمع المدني و التنمية السياسية يتطلب أكثر عمقا ، لان ذلك في أرض الواقع يواجه عقبات و تحديات تظل حائلا بين مؤسسات المجتمع المدني وفاعليته وبين تكريس التنمية سياسية. تظل النظم السياسية و توجهاتها الفكرية و بنيتها المؤسساتية عاملا أساسيا في تفعيل أو الحد من قوة تأثير المجتمع المدني على التنمية السياسية ،و كذلك من خلال أنماط تفاعل و كذا الآليات التي يرتكز

(1) حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في علي خليفة الكواري واخرون، المسألة الديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، في الوطن العربي، 2006، ص65.

(2) العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مرجع سابق ، ص 6.

2002، ص123. العربية، الوحدة دراسات مركز :بيروت العربي، الوطن في الديمقراطية المسألة وآخرون، الكواري خليفة علي في السلطة، على التعاقب واشكالية الديمقراطية البيج، علوان حيش(3)

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

عليها المجتمع المدني و مؤسساته في بلورة التنمية السياسية.

الخاتمة:

يعد المجتمع المدني أحد الفعاليات الأكثر تأثيرا في عملية التنمية بمعناها الشامل، إن لم يكن أهم الفعاليات على الإطلاق، مقولة طالما رددت ضمن الخطابات العالمية وإقتنعت بها قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، وفي ضوء هذه المقولة سعت الدراسة إلى محاولة الوقوف على المجتمع المدني في الدول العربية ومدى تأثيره في أحد أهم جوانب التنمية وهي التنمية السياسية، لاسيما وأن هذه الدول قد عرفت نموا هائلا في مؤسسات المجتمع المدني يبعث على الإعتقاد بداية بأن تشكل تلك المؤسسات المدنية رافدا مؤثرا في عملية التنمية السياسية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف العلمي إنطلقت الدراسة من تحديد إطار نظري ومفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية السياسية ثم محاولة فهم واقع المجتمع المدني بالدول العربية وعلاقته بالسلطة كأحد المحاور الرئيسية في الموضوع محل الدراسة ثم الولوج مباشرة إلى جوهر الموضوع وهو مدى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية، ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

إن تجاوب النظام السياسي في البلدان العربية مع التغيرات السياسية والإجتماعية والمطالب فئات المجتمع بإجراء إصلاحات سياسية لم يكن في الواقع إنفتاحًا على المجتمع المدني بقدر ما كان مجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب الديمقراطية ذلك أن المشكلة الرئيسية ظلت في محافظة النخبة الحاكمة على السلطة والقوة وتضييق الخناق على فعاليات المجتمع المدني

إذا كان الأصل في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة أنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة خصومة أو تعارض ،فإن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الدول العربية توحي بخلاف ذلك، فمن خلال تتبع مسار العلاقة بين الطرفين إتضحت لنا حقيقة مفادها أن الدولة لا تثق بالمجتمع المدني بل وتنظر إليه على أنه مصدر تهديد لسلطتها لذا عملت على دولة المجتمع، فهي وإن سمحت بظهوره إما إيمانا منها بجدوى دوره أو نتيجة ضغوطات داخلية أو خارجية إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تضع القيود الإدارية والقانونية ،الأمر الذي يجعل لها القدرة على مراقبة هذه المؤسسات المدنية أو حلها أو تحديد مجال حركتها.

في إطار إستراتيجية السلطة السياسية في بلدان المغرب العربي للهيمنة على فعاليات المجتمع المدني فإننا نلحظ إزدواجية التعاطي الرسمي مع تلك الفعاليات إذ نجد أن الدولة العربية تغدق المنظمات المدنية الموالية لها، والتي تتبنى أطروحاتها بالمنح والإمتيازات وتشريكها في مناقشة القضايا الوطنية العامة بينما يتم التضييق على تلك المنظمات المدنية التي رفضت الإنصياع لمنطق التدجين والتي ظلت ترفع شعار الإستقلالية. وإقصائها من النقاش العام ذي الصلة بأهدافها.

إن عدم فاعلية المجتمع المدني في دول المغرب العربي وظهوره كقوة إقتراحية مؤثرة في السياسة العامة لبلدانه يعود أساسا إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة العربية والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما نجم عنه ليس تحييد منظمات المجتمع المدني العربي فحسب بل وإستمالتها وأحيانا إختراقها بحيث أصبحت تمارس أدوارا مرسومة لها سلفا وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الإستمرارية وهو ما أدى إلى سعي النشطين إلى الربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم.

بالرغم من الإرتفاع الهائل في عدد مؤسسات المجتمع المدني النشطة وفي مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية....الخ، فإنها لاتزال نخبوية وتعرف إقبالا ضعيفا على الإنخراط في تنظيماتها وهي محدودة الفاعلية ،وذلك بسبب عدة عوامل منها ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها ومنها ما يتعلق بعلاقاتها بالأحزاب والسلطة كما سبق وأن اشرنا في عرض الدراسة – فهي غالبا في حالة تبعية أيديولوجية ومالية تجعلها أقرب إلى أدوات طيعة في يد السلطة والأحزاب منها إلى تنظيمات تحرص على خدمة أعضائها وتدافع عن مصالحهم.

محدودية تأثير المجتمع المدني العربي في عملية التنمية السياسية ،وهذا مرده إلى مجموعة من العوامل أبرزها ما يرتبط بالمجتمع المدني ذاته، فهذا الأخير يشوبه العديد من العقبات التي حالت دون إضطلاعه بدور مؤثر وفعال في عملية التنمية السياسية لعل أبرزها غياب ثقافة ديمقراطية في حياته الداخلية وهو الأمر الذي يتولد عنه الإنشقاقات والصراعات وبهذا تكون مؤسسات المجتمع المدني في موقف

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ضعف أمام السلطة الحاكمة.

إن مسألة تأثير المجتمع المدني المغاربي في عملية التنمية السياسية ومداها ترتبط بالأساس بمدى مواءمة البيئات القانونية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المدني، بمعنى هل أن تلك البيئات التي ينشط في ظلها المجتمع المدني العربي تمثل عاملا محفزًا له للقيام بأدواره المنوطة به أم أن الأمر بخلاف ذلك؟.وبالنسبة لبلداننا العربية نلاحظ أن تلك البيئات السالفة الذكر قد شكلت عاملا مثبطا لحركية المجتمع المدني وهو ما إنعكس على أدواره التي إتسمت بالمحدودية.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

[1] إبتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

[2] أحمد سعيد تاج الدين (محرر)،"الشباب والمشاركة السياسية"، ترجمة نشوى عبد الحميد، تم تصفح الموقع في: youthdo.org/ar/images/stories/youth/_6.pdf

[3] أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي :دراسة للجمعيات الأهلية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999.

[4]أمحند برقوق،" دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول" : دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، الجزائر :"جامعة أدرار، نوفمبر 2005

[5] باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، ورقة قدمت الى :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

[6] باقر سليمان النجار،" المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح"، المستقبل العر بي، العدد 338 ، بيرو ت، مركز الوحدة العربية، أبريل . 2007

[7] برهان غليون، "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، من مفهوم إلى المنظومة الاجتماعية والدولية"، ورقة قدمت إلى ندوة: المتجمع المدني والديمقراطية، جامعة قطر، ماي 2001 ، ونشرت على موقع & www.acson.org/indesc.php?option.com-content & task=view id=409 :http:// Itemid=99999999 &

[8]جاسم القطامي،" تعقيب على بح ث :باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية"، بحث مقدم إلى ندوة": المجتمع المدني في الوطن العربي (ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992

[9] جميل هلال ،"حول إشكالات مفهوم المجتمع المدني"، ورقة قدمت في ندوة: المجتمع المدني من منظور عربي، التجارب والتحديات في العراق 17 أكتوبر . 2004و نشرت على موقع - :والمنطقة، بيروت،-15http:// www.acson.org/indesc.php?option.com

[10] حركة التعديلات والتحديث في" :دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2007، "فنشرت على موقعcid 14 :http://www.megdaf.org/article-details.aspx@article-id=123@scid=14

[11] حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في علي خليفة الكواري واخرون، المسألة الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، في الوطن العربي،

[12] حسين قادري، المشاركة السياسية كآلية للديمقراطية في العالم العربي، مجلة المفكر: العدد الرابع، 2009.

[13] حمدي عبد الرحمن حسن محرر ا، المجتمع المدني ودوره في التكامل في أفريقي ا، ط1 ، القاهرة :مركز البحوث العربية والافريقية، ..2004

[14] حيش علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،

[15] خالد ابن ادريس،"تأثير الإغتراب السياسي على المشاركة السياسية"تم تصفح الموقع ،vb.arabsgate.com/showthread.php?t=_957_

[16] دراسة حول" منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، نشرت على موقع ?http:// www.meg daf.org/article-details.qsp : article-id=123& scid=14&cid=6 20/08/2007

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[17] زينة حلبي،"ا المجتمع المدني العربي، تقييم التأويلات وتعيين التحديات"، دراسة نشرت على موقع :http:// www.acson.org/indesc.php?option.com–content & task=view id=488

[18] السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية ،موسوعة الشباب السياسية ،القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. acpss.ahram.org.eg/ahram/

[19] شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،

[20] صالح سليمان عبد العظيم،"الثقافة العربية واثرها على دور مؤسسات المجتمع المدني، متاح على الرابط: http://www.medadcenter.com/Readings/ItemDetails.aspx?ID=57

[21]عامر صبع، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السية والعلاقات الدولية، 2007.

[22] عبد الحميد الأنصاري،" نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، المستقبل العر بي، 272 ، بيرو ت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .

[23]عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة قدمت الى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

[24] علي بوحامد،"مخاطر الإرتهان للإقتصاد الريعي: حالة الجزائر "متاح على الرابط:www.profbouhamed.maktoobblog.com

[25] فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، الحوار المتمدن: العدد7، 2009 متاح على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid،

[26] فورار العيدي جمال،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العر بي"، مجلة الحقيقة، العدد7 ، الجزائر :جامعة أدرار، ديسمبر .) 2005

[27] مايكل وفولي وبوب إدواردز،" مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة :أحمد إسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 86 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جانفي 1998

[28] مبدر الويس، تعقيب على ورقة برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت الى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

[29] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة: العدد5 ، تموز(يوليو)، 2006.

[30]هيثم طالب الحسيني، دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية، مجلة النبأ: العدد 6، تشرين الثاني 2006:

ثانيا: المراجع الأجنبية

[1] Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nation (Princeton, NJ: Princeton University Press,1996).

[2] Humanrights-lb.com/upload/Final_Booklet Dem. Ref. Ar.doc-Sahr j. kpundeh, the big picture: building a sustainable Reform Movment against Corruption in Africa, in Michael johonston, Civil Society and Corruption: Mobilization for Reform, US: University, press of America, ,p79.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.